المشهد الأمني العسكري

فادي نحاس

تحت المجهر	■ التطبيع مع دول خليجية يسمح بفتح المجال أمام إقامة تحالف إقليمي عربي – إسرائيلي ■ إيران لا تزال تعتبر القضية الأولى التي تشغل المستوى العسكري والأمني ■ إسرائيل تعمل بحرية في سورية وتوجه ضربات مستمرة في عمقها ■ توقع استمرار الهدوء على الساحة الفلسطينية ■ الكورونا تواجه كمسألة أمن قومي.

مِن مناورة عسكرية إسرائيلية في الجولان المحتل. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

تميّز وضع إسرائيل الإستراتيجي في العام ٢٠٢٠ بالثبات والاستقرار وخلا من التهديدات الوجودية.

المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل هي اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة في الجبهات الحدودية والبعيدة.

تفتح اتفاقيات التطبيع الجديدة مع الإمارات والبحرين المجال لبلورة تحالف عسكري إستراتيجي في منطقة الخليج بقيادة إسرائيل.

يعزز نقل إسرائيل من منطقة القيادة الأميركية الأوروبية (EUCOM) إلى القيادة المركزية (CENTCOM) في كانون الثاني ٢٠٢١ التموضع الإستراتيجي الإقليمي لإسرائيل.

يقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذ خطة العمل الخماسية «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحدّ الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

شهد العام ٢٠٢٠ العديد من الهجمات ضد شخصيات علمية وعسكرية في إيران، بالإضافة إلى هجمات مضادة ضد مواقع سايبرية إسرائيلية. لم تنجح هذه الهجمات التي قد تعني بداية مرحلة جديدة من الصراع الإسرائيلي–الإيراني حتى الآن في إحداث تغيير جذري في ميزان القوى القائم بين الطرفين.

تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الساحة الفلسطينية.

على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية، وفي ظل الكورونا، تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي استهدفت الاحتلال في الضفة الغربية، في العام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

تتعامل المؤسسة العسكرية والأمنية مع الكورونا كـ «حرب غير تقليدية»، وتشارك بشكل فعال في صياغة سياسات مواجهتها.

مدخل

نستعرض في هذا الفصل أهم الوقائع والتحــولات التي شــهدها المحور الأمني العســكري الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١، ونرصد تبعاتها المحلية والإقليمية في ســت ملفات أساســية تضم: **أولًا** البيئة الإســتراتيجية وأهــم معالمهــا وفق التقديــرات الأمنية الإســرائيلية. **ثانيًا** الملف النــووي الإيراني ووجهته في ظل إدارة بايدن. **ثالثًا** مســتجدات الجبهة الشــمالية. **رابعًا** مســتجدات الملف الفلســطيني. **خامسًا** العلاقات الإســرائيلية–العربية في ظل اتفاقيات التطبيع الجديدة. **وسادسًــا** جائحة الكورونا ودلالاتها في سياق الأمن القومي الإسرائيلي.

١. مميزات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١

لخّصت التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١ بأنه تميز بالثبات والاستقرار، وخلا من التهديدات الوجودية. وعزت هذه التقديرات جزءًا من حالة الاستقرار الأمني إلى انتشار جائحة الكورونا وانشغال الدول المختلفة بمواجهتها والتعامل معها داخليًا، وإلى وجود إدارة ترامب في عام انتخابي وعدم الرغبة بالمواجهة معها، وترى التقديرات أنه من المتوقع أن تستمر الكورونا في العام ٢٠٢١ في التأثير على البيئة الإستراتيجية الأمنية، حيث ستنشغل الدول في توفير اللقاح، ومواجهة الآثار الكبيرة الداخلية للجائحة، كما تتوقع أن يؤدي سقوط ترامب وصعود إدارة جو بايدن إلى التأثير على البيئة الإقليمية، وعلى منسوب التهديدات الإقليمية لإسرائيل.[١] ويمكن تلخيص أهم التقديرات المتعلقة بالبنية الإستراتيجية لإسرائيل على النحو التالي:

أولا: لن يمسّ انتهاء عهد ترامب وتنصيب جو بايدن العلاقات الأمنية الإستراتيجية مع إسرائيل، ولن يحول دون الاستمرار في تمكينها عسكريًا وضمان تفوّقها كقوة إقليمية أساسية. هذا الالتزام هو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الأميركية، لكن دون الالتزام بتوقيع معاهدة عسكرية رسمية بين الطرفين.[٢] والحدث الأبرز الذي يعبّر عن عمق العلاقة الإستراتيجية بين الدولتين، عدا عن صفقات الأسلحة والمساعدة العسكرية السنوية، هو قرار نقل إسرائيل من منطقة القيادة الأميركية الأوروبية (EUCOM) إلى القيادة المركزية (CENTCOM) في كانون الثاني ٢٠٢١،[٣] بهدف تعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية، لا سيّما في مواجهة التهديدات المتصوَّرة من إيران. يأتي هذا القرار في إطار إعادة التقييم نصف السنوية لوزارة الدفاع الأميركية، سعيًا منها للتخفيف من المخاطر وحماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية وشركائها. حاليًا، تركّز «عمليات القيادة الأوروبية» على روسيا وتهديداتها ضد أوروبا وحلف الناتو، كما أنها مسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي والتشغيلي والعمليات الاستخباراتية واللوجستية والتدريب، فضلاً عن التنسيق مع شركاء الولايات المتحدة في أوروبا، إضافة للتنسيق مع إسرائيل في مجال الدفاع الصاروخي.[٤]

تعتمد إسرائيل على تركز «عمليات القيادة الأوروبية» في مسائل الدفاع والحماية من التهديدات الصاروخية، إلا أن التهديدات الصاروخية ضد إسرائيل تأتي من المنطقة الواقعة تحت مسؤولية «القيادة المركزية الأميركية»، خاصة مناطق الإطلاق الجوية من إيران ولبنان واليمن. علاوة على ذلك، تمتلك «القيادة المركزية الأميركية»، استخبارات قوية، كما لديها القدرة على توجيه الضربات في المنطقة، وبالتالي، تتطلّب الاستجابة العملياتية الشاملة للتهديدات ضد إسرائيل دمج جهود الجيش الإسرائيلي مع جهود القيادة المركزية الأميركية والقيادة الأوروبية، ومؤسسة الدفاع الأميركية.

مهّدت «اتفاقيات أبراهام» انتقال إسرائيل إلى «القيادة المركزية الأميركية»، بعد تراجع «اعتبار» العداء بين إسرائيل والعرب، وإضراره المحتمل بثقة العرب في القيادة المركزية، فضم إسرائيل للقيادة يعني زيادة التنسيق والتعاون

الحاليين مع القوات الأميركية، وخلق إمكانية لتكامل أفضل في التخطيط والعمليات المُشتركة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك، ستساعد التشكيلة الجديدة بضم إسرائيل ودولة الإمارات على تعزيز تحالف إقليمي بمشاركة الدول العربية وإسرائيل ضد تهديدات إيران والجماعات الجهادية، وتوفر منصّة لتعزيز العلاقات الأمنية بين حلفاء الولايات المتحدة، بالاعتماد على الإنذار المبكّر، والمعلومات الاستخباراتية، وعمليات التدريب، والتخزين، والدفاع الصاروخي، والدفاع الجوي، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي.[٥]

تتمثل المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل في احتمال اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة على الجبهات الحدودية والبعيدة.

ثانياً: على الرغم من المخاطر والتحدّيات المستمرة، فإن وضع إسرائيل الإستراتيجي لا يزال مستقرًا، ثابتًا، ولا يتضمّن تهديدات وجودية جديدة، فيما لا يزال التهديد التقليدي محدودًا.[٦] ومع ذلك، فإنّ المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل هي اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة في الجبهات الحدودية والبعيدة.[٧] تشير التقديرات العسكرية إلى خطورة احتمال تطوّر تهديد عسكري تقليدي في السنوات المقبلة، إذا نجحت إيران وفق الادعاء الإسرائيلي في استغلال الأوضاع في العراق وسورية وإقامة محور قوي بقيادتها، الأمر الذي تعزز في العام ٢٠٢٠ نحو تحالف متماسك لجهات لديها قدرات عسكريّة، تعمل مباشرة بتوجيهات من إيران وتخدم مصالحها.[٨]

هناك تناغم في المواقف الإستراتيجية بين الموساد والاستخبارات العسكرية، تتناسب مع إجماع الرأي العام الإسرائيلي على اعتبار إيران الخطر الإستراتيجي الحقيقي على إسرائيل، ما يُوجب مواجهتها على الأصعدة الآتية: المشروع النووي، تطوّر القدرات القتالية التقليدية المتطورة خاصة الصواريخ الدقيقة، التمركز العسكري في المنطقة وبناء محور ممتد بين أفغانستان والعراق، مرورًا بسورية ولبنان وفلسطين وصولًا إلى اليمن. قد تواجه إسرائيل المعادلة الصعبة بين تفوقها العسكري والنوعي ونجاحاتها العسكرية المحتملة وبين قدرتها على تحديد ملامح الشرق الأوسط الجديد وحسم صراعاته في ظل تدخلات دول كبرى في الإقليم وتشابك مصالحها.

ثالثاً: سيصعّب التموضع الإيراني وبناء تحالف عسكري واسع على الحدود الشمالية المواجهة على الجيش الإسرائيلي في الحرب المقبلة.[٩] على الرغم من أن إسرائيل نجحت في إلحاق ضربات مستمرة وموجعة أعاقت بناء إيران قواعد عسكرية في سورية عبر «المعركة بين الحربين»، لكنها لم تنه وجودها هناك.. فلا يزال «التموضع» الإيراني في سورية واقتراب قواتها وأذرعها من الحدود الإسرائيليّة يعتبر تغييرًا إستراتيجيًا في غاية الخطورة، وأصبح من غير الممكن الفصل بين جبهتي سورية ولبنان في المواجهة المقبلة، لا سيما وأن الأدبيات العسكرية الإسرائيلية تتطرّق إلى الحرب على الجبهة الشمالية باعتبار لبنان وسورية جبهة واحدة.[١٠] على الرغم من الصعوبات الداخلية التي يواجهها حزب الله في لبنان في السنة الأخيرة على وجه الخصوص، فإنه نجح في جمع قدرات نارية بقوة كبيرة، وتزوّد بوسائل قتالية متنوعة، خاصة حيازته صواريخ باليستية، ومشروعه المتمثل في إنتاج صواريخ دقيقة، ستجد إسرائيل صعوبة في منع تكديسها بشكل

ملموس عبر «المعركة بين الحربين»، وصواريخ كروز والصواريخ المضادة للسفن، والطائرات المسيّرة.[11] تشير التقارير العسكرية إلى تحديات كبيرة تواجه الجيش الإسرائيلي في عدة مجالات، أبرزها: السايبر، الحرب الإلكترونية، الدفاعات الجوية، الطائرات المسيّرة والصواريخ المضادّة للسفن، حيث يندرج هذا كله في إطار ما يسمى بـ «المفاجآت الإستراتيجية».

لا يزال «التموضع» الإيراني في سورية واقتراب قواتها وأذرعها من الحدود يعتبر تغييرًا إستراتيجيًا في غاية الخطورة من منظور إسرائيلي.

رابعاً: على الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم إقرار ميزانية الدولة في إسرائيل، فإن الجيش الإسرائيلي يقوم بتنفيذ خطة العمل الخماسية المسمّاة «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط من العام ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحد الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.[12]

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم إقرار ميزانية الدولة في إسرائيل، فإن الجيش يقوم بتنفيذ خطة العمل الخماسية المسمّاة «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط من العام ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحد الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

خامساً: لا تلحظ التقديرات حدوث تغييرات جوهرية في أعقاب انتشار جائحة الكورونا في المحيط العسكري والإستراتيجي لإسرائيل، ولا توجد احتمالات لتغيير ميزان القوى الإقليمي في المرحلة المقبلة؛ أي أن الاتجاهات التي شوهدت في المنطقة قبل اندلاع أزمة الكورونا بقيت على حالها، مثل: «التموضع» الإيراني في سورية، إعادة التداول حول البرنامج النووي الإيراني، وانغماس تركيا في شرق البحر المتوسط وتورطها في الصراع الداخلي الليبي.[13]

سادساً: في السياق الفلسطيني، نجحت إسرائيل في إدارة الصراع مع السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من عدم التوصل لتهدئة مع قطاع غزة، وإمكانية زيادة فرص المواجهة على الجبهة الجنوبية، إلا أن التقديرات العسكرية الإسرائيلية تشير إلى أن معادلة الردع مع حماس لا تزال قائمة وثابتة إلى جانب انهماك الأخيرة بالوضع المدني الصعب.[14]

سابعاً: تؤكد التقارير الاستخباراتية على ضرورة تمكين العلاقات مع الدول العربية في إطار اتفاقيات التطبيع والتعاون الموقّعة مؤخرًا، كونها تصبّ في مصلحة الإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران على المستويات السياسية والأمنية والعملانية، وتعزّز فرضية نجاحها في إدارة الصراع المتعلّق بالقضية الفلسطينية. لكن، في المقابل، شهد العام ٢٠٢٠ توترًا حقيقيًا بين إسرائيل والأردن، على خلفية مشروع نتنياهو للضم وإدراجه في صفقة القرن الأميركية، حيث تبنّت المملكة الهاشمية موقفًا رسميًا واضحًا رافضًا لخطة ضم أجزاء من الضفة، معتبرةً أن هذه الخطوة ستؤدي إلى «تراجع فرص السلام»، وأن خطة الضم تعبّر عن خيار إسرائيلي في

طريق المواجهة. ويرى الأردن أن الجمود السياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية يشكلان تهديداً إستراتيجياً حقيقياً، وان للأردن مصلحة وجودية في الحفاظ على حلّ الدولتين.

ثامناً: مع مرور عشر سنوات على اندلاع الثورات العربية، هناك قناعة لدى الأوساط الاستخبارية الإسرائيلية بأن ما سمي بـ «الربيع العربي» تراجع لكنه لم ينته.[١٥] وتتوقع التقديرات الإسرائيلية ظهور موجات جديدة من الهبات الشعبية، نتيجة لانعدام الاستقرار الإقليمي وتعاظم تأثير مواقع التواصل التي قد تمهّد لانبعاث حركات احتجاجية شعبية واسعة النطاق وبقوة أكبر في البلدان العربية.[١٦]

يمكن تحديد أربعة عناصر ساهمت في ثبات البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: التعاون الإستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة، اتفاقيات أبراهام المبرمة مع عدد من الدول العربية وتداعياتها الإستراتيجية، استمرار تآكل قدرات الجيوش النظامية المحيطة بإسرائيل، والتمكّن من توجيه ضربات موجعة تعيق التموضع الإيراني في سورية. في المقابل، يزداد القلق الإسرائيلي نتيجة تعاظم الترسانة الصاروخية في الجبهات المحيطة بها، والتحديات المستجدة للبرنامج النووي الإيراني.

تاسعاً: تؤكّد التقديرات الإستراتيجية على تصاعد الدور الروسي في الشرق الأوسط عامة، وفي سورية على وجه الخصوص، نتيجة لتعميق تواجدها العسكري في الشرق الأوسط وفي البحر المتوسط، مما يشكل تغييرًا جوهريًا في ميزان القوى الإقليمي، ويعطي لروسيا دورًا أكبر في المواجهات المقبلة. في المقابل، هناك تراجع ملحوظ للدور الأميركي والاوروبي. تتخوّف إسرائيل من محاولات روسيا الحد من عمليات سلاح الجو في العمق السوري، جدير بالذكر أن إسرائيل تراعي الحضور الروسي في سورية وتأخذ موقف روسيا بعين الاعتبار أكثر من الماضي فيما يتعلق بأهدافها على الجبهة الشمالية.[١٧]

عاشراً: فيما يخص العلاقة مع تركيا، تحافظ إسرائيل على علاقات دبلوماسية وعلاقات مالية كبيرة مع تركيا، لكنها تتريث في إعادة العلاقات المتينة كما كانت في السابق، مشترطة ذلك بإغلاق مكتب حماس في إسطنبول، ووقف أنشطة الأسرى المحررين المرتبطين بكتائب القسام قبل عودة العلاقات.[١٨] لكن السبب الحقيقي هو تضارب المصالح بين الدولتين، حيث تعارض تركيا تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي، وتسعى لإفشال خطة مد خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى أوروبا.[١٩]

خلاصة القول، إن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وأكثر استقرارًا، ويمكن تحديد أربعة عناصر ساهمت في ثبات البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: التعاون الإستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة، اتفاقيات أبراهام المبرمة مع عدد من الدول العربية وتداعياتها الإستراتيجية، استمرار تآكل قدرات الجيوش النظامية المحيطة بإسرائيل واتساع الفجوة والتفوق النوعي لصالح الجيش الإسرائيلي، والتمكّن من توجيه ضربات موجعة تعيق التموضع الإيراني في سورية. في المقابل، يزداد القلق الإسرائيلي في المرحلة الراهنة نتيجة لاستمرار تعاظم الترسانة الصاروخية وخاصة الصواريخ الدقيقة في الجبهات المحيطة بها، والتحديات المستجدة للبرنامج النووي الإيراني.

٢. الملف النووي الإيراني في ظل الإدارة الأميركية الجديدة

٢.١ الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

على الرغم من تقديرات المستوى السياسي الإستراتيجية في إسرائيل بأن إيران هي التحدي الأبرز في البيئة الإستراتيجية المحيطة، لم تطرح حكومة نتنياهو، خاصة في ظل جائحة الكورونا، الملف النووي الإيراني كموضوع أساس على طاولة البحث في العام ٢٠٢٠.

ولكن، على أثر الانتخابات الأميركية وفوز جو بايدن، عاد الموضوع الإيراني ليتصدر الأجندة الإسرائيلية في أواخر العام ٢٠٢٠، باعتبار أن أي تغييرات في سياسة الولايات المتحدة اتجاه إيران ومشروعها النووي سيؤثر على حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، وتحديدًا، السعي لإيقاف أو عرقلة تطوير سلاح نووي.[٢٠]

تدعي التقديرات الإستراتيجية والتقارير الاستخباراتية الإسرائيلية أن إيران ستسعى في العام ٢٠٢١ إلى تجريد الاتفاق النووي من مضمونه ورفع نسبة تخصيب اليورانيوم. استندت هذه التقديرات إلى تقارير نشرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ٢٠٢٠ تفيد بأن إيران ستواصل تخصيب اليورانيوم بمستوى ٤,٥٪، وهذا مستوى أعلى من المسموح لها بموجب الاتفاق النووي، الذي هو ٣,٦٧٪.[٢١] وعليه، تتوافق إستراتيجية إسرائيل مع تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، حول ضرورة توقيع اتفاقية جديدة مع إيران لاستبدال الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، باتفاق يتناغم أكثر مع الاحتياجات الأمنية كما تراها إسرائيل.

تدّعي إسرائيل أن إيران لن تتوانى عن مباشرة خروقات حقيقية للاتفاق النووي في العام ٢٠١٥، قبيل المفاوضات المحتملة في عهد الرئاسة الأميركية الجديدة.[٢٢] وتتخوف إسرائيل من إمكانية مساومة أميركية مع إيران في مجال الصواريخ الباليستية والتدخل الإيراني في الشرق الأوسط على حساب الملف النووي.[٢٣]

ويدفع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، باتجاه منع العودة إلى الاتفاق النووي، كونه يُعتبر سيئًا بالنسبة لإسرائيل من الناحيتين العملياتية والإستراتيجية، وسيضمن لإيران زيادة العمل بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب كميات أكبر من اليورانيوم وصولاً إلى إنتاج قنبلة نووية، مما يشكل خطرًا حقيقيًا على المستوى الإستراتيجي، وقد يؤدي إلى سباق نووي في الشرق الأوسط.[٢٤]

حسب التقديرات السنوية «لمعهد الأمن القومي» لعام ٢٠٢١، فإن إيران لم تصل بعد لمستوى تخصيب اليورانيوم المطلوب لتطوير قنبلة نووية، وغير واضح موقف النظام الإيراني في هذا الشأن. ووفق تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية، التي تم عرضها في إحدى جلسات الحكومة الإسرائيلية، فإنه من اللحظة التي تبدأ فيها إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪، ستكون قادرة على صنع قنبلة نووية في غضون عامين تقريبًا.[٢٥]

٢.٢ العقوبات الاقتصادية الأميركية تجاه إيران

تطالب الحكومة الإسرائيلي الإدارة الأميركية الجديدة بعدم رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وعدم إنهاء حظر بيع الأسلحة لها قبل التوصل إلى اتفاق جديد يتضمن «تضييق» الخناق على إيران وإجبارها على تقديم تنازلات إضافية، والتشديد على فرض شروط تعرقل سرعة إنتاج قنبلة نووية.[٢٦]

تتوقع الأوساط الإسرائيلية عدم تجاهل إدارة الرئيس بايدن كل العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، خاصة فيما يخصّ تسهيل عملية تصدير النفط الإيراني. بل إن قرار العقوبات الاقتصادية الأميركية يأتي في سياق تاريخي من العداء للجمهورية الإسلامية في إيران بعد قيام الثورة الخمينية، وعدم قدرة الإدارات الأميركية على استيعاب الثورة أو احتوائها. لكن، تفترض التقديرات الإسرائيلية بأن إدارة الرئيس بايدن ستتبنّى سياسة جديدة تشترط الرفع التدريجي لبعض تلك العقوبات مقابل تحصيل تنازلات من إيران في مجالات أخرى خلافية مع الولايات المتحدة.[٢٧]

٢.٣ كيف ترى إسرائيل الموقف الأميركي من إيران؟

تتخوف إسرائيل من أن يتبنّى الرئيس بايدن إستراتيجية الأمن الجماعي[٢٨] في سياسته الخارجية التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران. ورد هذا النهج المتوقع في تصريح الرئيس بايدن لمجلة «فورين أفيرز» (Foreign Affairs)، في إشارته إلى أنه على الرغم من انخراط إيران في سلوك مخل بالاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه لا بد من مواجهة الأمر دبلوماسيًا ومحاولة بناء تفاهمات جديدة.[٢٩]

مع ذلك، تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، بأن استعداد الرئيس بايدن لفتح حوار وتفاهمات جديدة لإعادة إحياء الاتفاق النووي، سيُواجه بمزيد من التصلّب الإيراني، وعدم المرونة في ملفات إستراتيجية عديدة، نتيجة لواقع صعب خلفته إدارة الرئيس ترامب، هذا التعنّت هو ما تعوّل عليه الأوساط الإسرائيلية.[٣٠] ومن أبرز الملفات الإستراتيجية العالقة بين الجانبين، الخلاف الدائم حول دور كل منهما ونفوذه في العراق، خاصة مع تصاعد قوة الفصائل الموالية لإيران، المطالبة بخروج القوات الأميركية من العراق، ناهيك عن الموقف اتجاه التموضع الإيراني في سورية.[٣١]

وفي سياق آخر، تتوقع إسرائيل أن بايدن لن يواجه صعوبات كبيرة في إقناع الدول الاوروبية بفكرة العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، كما أن الدول العربية، وخاصة الخليجية، لن تقف عائقًا أمام السياسات الأميركية.

٢.٤ سياسة الاغتيالات ضد إيران وجدواها

كشفت التطورات أن إسرائيل حققت اختراقات استخباراتية داخل إيران، والأمر الأكثر أهمية هو أنها أظهرت في السنوات الماضية، خاصة في فترة الاستقواء بترامب، تجرؤها على تفعيل هذه الاختراقات، والقيام بعمليات اغتيال

لشخصيات من النخبة؛ فقد اغتالت إسرائيل بعض العلماء النوويين داخل إيران أثناء المفاوضات حول المشروع النووي الإيراني. وتشير التقديرات إلى أن تصفية قاسم سليماني وفخري زادة، هي ضربة معنوية واستخباراتية، ومفاجأة عميقة للأمن القومي الإيراني.[٣٢]

ورأت تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن الاغتيالات؛ خاصة اغتيال العالِم النووي، محسن فخري زادة، الذي جمع كل الخيوط المتعلقة بالمشروع النووي يسهم في إبطاء البرنامج النووي الإيراني.[٣٣] فيما تعتبر أن اغتيال قاسم سليماني أدى، على ما يبدو، إلى عرقلة التموضع العسكري الإيراني في سورية والشرق الأوسط.

وكان البرلمان الإيراني طلب بعد تصفية فخري زادة يوم ٢٠٢٠/١١/٢٧، من لجنة الطاقة الذرية في إيران، اتخاد سلسلة من القرارات التي تلغي عمليًا القيود التي فرضها الإيرانيون على أنفسهم في إطار الاتفاق النووي،[٣٤] الأمر الذي أربك صناع القرار في إسرائيل، فبالإضافة إلى البدء برفع نسبة تخصيب اليورانيوم في معامل فوردو والبدء بتشغيل ما لا يقل عن جهاز طرد مركزي حديث في خلال ثلاثة أشهر في المعمل تحت الأرضي في نتناز، لم تكترث إيران لرد الدول الموقعة على الاتفاق النووي مثل فرنسا، وألمانيا وبريطانيا، واستأنفت إنتاج اليورانيوم في المعمل في أصفهان، وقررت إعادة إنشاء مفاعل المياه الثقيلة في أراك في بداية العام ٢٠٢١. إضافة إلى النية بعدم السماح بتنفيذ زيارات لمراقبي الأمم المتحدة إلى المنشآت النووية إلا إذا سمح لإيران بأن تستأنف تصدير النفط دون شروط. تشير هذه التطورات إلى احتمال عودة الخيار العسكري من قبل إسرائيل.

ترى بعض التقديرات أن استمرار الاغتيالات السياسية قد يرجح كفة المواجهة العسكرية، الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى الالتفات إلى الجبهة الشمالية، أو حسب تقديرات معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، إلى ساحات التواجد الإيراني مثل سورية والعراق.[٣٥]

٢.٥ الحرب السيبرانية بين إيران وإسرائيل

تعتبر الهجمات السيبرانية قليلة التكلفة، ويصعب إثبات تورط المؤسسة الرسمية فيها. وهي غالبًا ما تكون موجهة للبنية التحتية بهدف التدمير الاقتصادي للدول، مما يسبب ضررًا مدنيًا واقتصاديًا كبيرًا. شهد العام ٢٠٢٠ تصاعداً في المواجهة السايبرانية المباشرة بين إسرائيل وإيران[٣٦] خاصة بعد الانفجار الغامض الذي وقع في منشأة نتنز النووية جنوبي طهران، وهو موقع نووي شديد الحساسية كونه مركزًا لتجميع أجهزة الطرد المركزي النووية. ومع أن طهران كانت قد أكّدت أنه ناتج عن هجوم إلكتروني، مشيرة بأصابع الاتهام الى إسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تتبن الهجوم بشكل رسمي، ولم تفصل مدى نجاحه.

في أيار ٢٠٢٠، تم استهداف «ميناء شهيد رجائي»، حيث تم تعطيل أنظمة الكمبيوتر هناك عدة ساعات. في الشهر نفسه، أعلنت إسرائيل عن هجوم إيراني على منشآت المياه الإسرائيلية، وعلى إثره تم اختراق نحو ثلاثمائة موقع إلكتروني إسرائيلي. قبل ذلك بشهر، تعرضت إسرائيل لهجمات سايبر إيرانية نجحت في اختراق ستة منشآت

مياه إسرائيلية، وحاولت زيادة كمية الكلور في المياه التي تُضخ إلى البيوت في إسرائيل. وقد تم تعطيل ضخ المياه في بعض هذه المنشآت بضع ساعات، إلا أنه جرى التغلّب على المشكلة. وقد ردت إسرائيل بهجوم سيبراني كبير استهدف ميناء بندر عباس، تسبب بتعطيل الحركة في الميناء الإيراني بضعة أيام، وعادت إيران وردّت بموجة هجمات أخرى على منشآت المياه الإسرائيلية، لكنها فشلت، فحاولت شن هجمات استهدفت مواقع أخرى، بينها القدرات الدفاعية الإسرائيلية، وتظل نسبة نجاح هذه الهجمات غير واضحة نتيجة التكتم الرسمي.

شهد العام ٢٠٢٠ تصاعداً في المواجهة السايبرانية المباشرة بين إسرائيل وإيران.

٢.٦ الخيار العسكري الإسرائيلي لا يزال حاضرًا على جدول الأعمال

مع عودة الملف النووي الإيراني إلى صدارة الأجندة الإسرائيلية في الشهور الأخيرة على أثر تبدّل الإدارة الأميركية، يطرح على طاولة البحث والتداول الإعلامي مسألة قيام إسرائيل بضربة عسكرية ضد المنشآت النووي الإيرانية، مدعومة بتصريحات علنية لمصادر عسكرية على رأسها رئيس الأركان أفيف كوخافي.[٣٧] ويبقى السؤال: هل يوجد خيار عسكري لدى إسرائيل؟ هل نتنياهو قادر على اتخاذ قرار بشن عملية عسكرية؟ هل بإمكان إسرائيل مهاجمة اتفاق وقعت عليه أهم ست دول في العالم؟

منذ سنوات طويلة تتفحص إسرائيل الإمكانيات العملية لشن هجوم جوي بشكل منفرد على المنشئات النووية في إيران. وفق التقديرات، قامت إسرائيل بصرف نحو ١١ مليار دولار على التدريبات العسكرية لمحاكاة هذا السيناريو، وفي العام ٢٠٢٠ تم تخصيص ٣ مليار شيكل للاستعدادات لمواجهة عسكرية ضد إيران.[٣٨] لكن إسرائيل لا تزال تتخوف من القيام بمغامرة عسكرية ضد إيران لثلاثة أسباب أساسية: **أولًا**: إمكانية فشل العملية العسكرية المعقدة تقنيًا ولوجستيًا في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل بعرقلة البرنامج النووي الإيراني أو إعادته سنوات إلى الوراء. **ثانيًا**: المعارضة الأميركية العلنية ورغبتها في استثمار الجهود الدبلوماسية وسياسة الخنق الاقتصادي. **ثالثًا**: تحفظ المؤسسة العسكرية باعتبارها مغامرة بالغة الخطورة، قد تؤدي إلى صدام جدي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالأخص التخوف من رد فعل صاروخي مدمر من جبهات مختلفة على إسرائيل.[٣٩] إلا أن السبب الأخير تراجع في السنوات الأخيرة، بحسب تصريحات كوخافي وقادة عسكريين، معتبرين أن الحرب ضد إيران أمر حتمي، باعتبار أن عملية عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني هي الإمكانية الوحيدة للجم إيران ومنع تدهور الشرق الأوسط إلى منطقة خطيرة وعنيفة.[٤٠]

والتلخيص إن ما يثير قلق إسرائيل ليس البرنامج النووي فقط، إنما نجاح إيران في الاستفادة من إعادة التفاوض وتسليط الأضواء على حيثيات الاتفاق النووي، واستثمار ذلك في التمويه وتطوير قدرات صاروخية نوعية يصبح التصدّي لها صعبًا. يجب التنويه إلى أنه من وجهة نظر إسرائيل، فإن البرنامج الصاروخي الإيراني لم يكن قد وُضع تحت المجهر إبان فترة التوقيع على الاتفاق النووي، الأمر الذي يشكل تحديًا إستراتيجيًا حقيقيًا على الأمن القومي الإسرائيلي.

٣. جبهة إسرائيل الشمالية - سورية وحزب الله

بعد مضي عشر سنوات على اندلاع الأحداث في سورية، باتت إسرائيل أقل قلقًا من التغيرات في الساحة السورية، وترى أن النظام السوري هش وقلق على مصيره ويحدد عدوه فعليًا فيمن يهدد محيط دمشق والغوطة الشرقية، ولا يرى في هجمات إسرائيل ضد أهداف في العمق السوري، تستهدف غالبًا النشاط العسكري الإيراني في سورية، أي خطر حقيقي يهدد كيانه، والأهم، أنه لا يمتلك أي هامش يمكنه من تحديد إستراتيجيات جديدة تتعلق بالصراع الإقليمي مع إسرائيل.

يتمحور الموقف الإسرائيلي من الشأن السوري في المرحلة الراهنة، حول معضلة إستراتيجية أساسية هي ما يعتبره التموضع الإيراني العسكري في سورية. وعلى الرغم من إصرار إسرائيل على تحجيم فاعلية إيران في سورية بمعزل عن المتغيرات الإقليمية والدولية، واستمرارها خلال العام ٢٠٢٠ في توجيه ضربات جوية على نطاق واسع، فإن التقديرات الإستراتيجية في إسرائيل ترجح أن التموضع الإيراني في سورية لن ينتهي في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن.[٤١]

باتت إسرائيل بعد مضي عشر سنوات على اندلاع الأحداث في سورية، أقل قلقًا من التغيرات في الساحة السورية، وترى أن النظام السوري هش وقلق على مصيره ويحدد عدوه فعليًا فيمن يهدد محيط دمشق والغوطة الشرقية، ولا يرى في هجمات إسرائيل ضد أهداف في العمق السوري، تستهدف غالبًا النشاط العسكري الإيراني في سورية، أي خطر حقيقي يهدد كيانه.

واللافت أن شنّ إسرائيل مئات الغارات على أهداف في العمق السوري طيلة السنوات الأخيرة، لم يعد يشكل حدثًا استثنائيًا لافتًا، ووفق تصريحات أفيف كوخافي، استهدف الجيش الإسرائيلي مئات المواقع في الشرق الأوسط في ٢٠٢٠، مشيرًا إلى أن إيران لا تظهر أي نية للانسحاب، بل تسعي إلى تعزيز وجودها في الجبهة الشمالية لإسرائيل.[٤٢]

في سياق متصل، تلحظ التقارير الإستراتيجية أهمية الاتفاق الإيراني السوري، الذي وقع في دمشق ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، ويتضمن تحسين القدرات الدفاعية للجيش السوري. جاء الاتفاق في سياق مساعي النظامين السوري والإيراني الحفاظ على بقاء كل منهما في وجه التحديات التي تواجههما في هذه المرحلة، مع تشديد العقوبات الأميركية على إيران.[٤٣] تعتبر الأوساط الإسرائيلية، أن الاتفاق يمنح إيران أفضلية على روسيا في التأثير على السياسات المختلفة في سورية، ويعكس قرار النظام السوري ربط مصيره بالجمهورية الإيرانية بعد أن كان حريصًا على المناورة بين الطرفين.[٤٤]وبحسب الاتفاق المبرم؛ ستزود إيران النظام السوري بمنظومات دفاع جوية متطورة مثل Bavar-373، بهدف تقليص هامش المناورة أمام أسلحة طيران الدول الأجنبية التي تعمل في الأجواء السورية، وتحديدًا إسرائيل.

من الوضح أن الضربات الجوية الإسرائيلية قد ألحقت ضررًا كبيرًا بقدرات إيران في سورية وسهولة تموضعها في سورية ولبنان، ويتحدث المسؤولون الإسرائيليون بإصرار عن أن هدفهم الإستراتيجي طويل المدى هو إزالة

الوجود العسكري الإيراني من سورية، إلا أن هناك تقييمات مختلفة داخل المؤسسة الحربية والسياسية الإسرائيلية لمدى نجاح الضغط على الوجود والتأثير الإيراني في سورية، حيث يعتقد البعض في الحكومة أن العملية قد نجحت في جعل نفوذ إيران في سورية يتراجع، أو على الأقل تعطيل قدرتها على ضرب إسرائيل، ويصفه البعض الآخر بأنه ليس سوى انتصار قصير المدى، حيث تواصل إيران ترسيخ نفسها في سورية والعراق ولبنان واليمن، وستواصل بهدوء وإصرار الحفاظ على وجودها وزيادته وتعزيزه.

تشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، إلى أن إيران قلصت من حجم تواجد جنودها في سورية، وأبقت على عدة مئات من المستشارين والمسؤولين، نتيجة حجم الأضرار التي ألحقتها بها الهجمات الإسرائيلية. كما وتشير التقارير، إلى صعوبة إيرانية في إدخال منظومات أسلحة متطورة إلى سورية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضربات سلاح الجو الإسرائيلي.

٣.١ التفاهمات الروسية- الإسرائيلية بخصوص العمل في سورية

تثير الهجمات المتتالية الإسرائيلية مجددًا الأسئلة حول حدود التفاهمات الروسية– الإسرائيلية تجاه سورية، ومن الواضح أن هناك تفاهمات واسعة ومفصّلة بخصوص الهجمات الإسرائيلية في العمق السوري، وتجنّب احتكاكات عسكرية عملانية مباشرة بينهما، على خلفية حادث إسقاط الطائرة الروسية من طراز (إيل ٢٠) في أيلول ٢٠١٨، الذي جرى احتواؤه. من الواضح أن إسرائيل أدركت تمامًا أن بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد ودعمه هو خيار روسي حاسم، ولا رجعة فيه، بالتالي فإن من مصلحتها التسليم بهذه الحقيقة، لا سيما أن روسيا باتت لاعبًا مركزيًا في منطقة الشرق الأوسط. في المقابل، ضمنت التفاهمات حفاظ إسرائيل على هامش التحرك ضد «التموضع» الإيراني في سورية دون المسّ بالمصالح الروسية.

تدرك إسرائيل أن روسيا على الرغم من خلافها مع إيران، فإنها لن تدعم خروجها من سورية، لأن هذا سيمنح شرعية النقاش حول خروج القوات الروسية، لذلك، تسعى إسرائيل إلى التدخل ضد أي وجود عسكري إيراني في سورية، ومنع إمدادات السلاح لحزب الله في لبنان، وكذلك منع تواجد قوات موالية لإيران أو لحزب الله في جنوب غربي سورية المحاذية للجولان، مع مراعاة أن المصلحة الروسية تتمثل في بقاء النظام.[٤٥] وفي المقابل، تسمح روسيا لإسرائيل بقصف مناطق تواجد القوات الإيرانية في سورية بدون أي عائق، كما تحاول روسيا جاهدة الضغط على النظام السوري لكي يبتعد عن إيران، لأن التعاون الإيراني– السوري يهدد مستقبل الاستثمارات الروسية في سورية.

في منتصف العام ٢٠١٨، استرجع النظام السوري سيطرته على جنوب سورية بعد التوصل بوساطة روسية إلى اتفاقات بينه وبين المعارضين له. وتعهدت روسيا أيضاً للولايات المتحدة وإسرائيل والأردن بأنه مقابل عدم التدخل من جانبهم، ستعمل على إبعاد القوات الإيرانية عن الحدود الإسرائيلية ٨٠ كم، وعدم طرد غالبية سكان

الجنوب السوري الذين انضموا في السابق إلى تنظيمات معادية للنظام، بل تم تجنيدهم ضمن قوات أمنية محلية تابعة للنظام السوري مقابل تعهد النظام بعدم الانتقام منهم.[٤٦]

في غضون أواخر العام ٢٠٢٠، يشهد الجنوب السوري دينامية عسكرية تنعكس في ازدياد المواجهات بين جهات خاضعة لتأثير إيران وتلك التي تعتمد على روسيا، ما يشكل دليلاً على اشتداد المنافسة على الهيمنة بين روسيا وإيران كتعبير عن مصالح متناقضة في المنطقة، على الرغم من شراكتهما في الائتلاف المؤيد للنظام السوري. الأمر الذي يقلق إسرائيل، أن القوى المؤثرة في الجنوب السوري معادية لها، وعلى وجه الخصوص من تعزيز السيطرة الإيرانية، التي تثبت وجودها في محافظات جنوب سورية (السويداء، درعا والقنيطرة) بالقرب من الحدود مع إسرائيل، وتسعى إلى بلورة جبهة احتكاك ومواجهة مع إسرائيل بواسطة حلفائها خاصة حزب الله المتمركز في محافظة القنيطرة. هناك هيئتان مركزيتان تابعتان لحزب الله تعملان اليوم في الجنوب السوري: قيادة الجنوب، التي تضم ضباطًا من حزب الله كمستشارين ومراقبين في صفوف الجيش السوري، ووحدة ملف الجولان بقيادة مباشرة من قيادة الحزب، وهي التي تشكل خلايا مقاتلة من سوريين محليين.[٤٧]

٣.٢ تعاظم ترسانة حزب الله الصاروخية

تشير التقديرات في جهاز الأمن الإسرائيلي إلى أن الوضع عند الحدود مع لبنان ما زال قابلاً للاشتعال، على الرغم من الشعور بأن التوتر هناك قد تراجع في الفترة الأخيرة، لأسباب مختلفة، أبرزها الوضع الداخلي الصعب في لبنان، حيث يدرك حزب الله أن لبنان يعاني من أزمة اقتصادية حادة، وأن أي حرب يخوضها لبنان ستؤدي إلى مزيد من الانهيار في البلاد. إضافة إلى تراكم الاستياء الشعبي والتظاهرات ضد السلطة وخاصة ضد حزب الله، الأمر الذي لا يمكن تجاهله في حسابات قيادة الحزب.[٤٨]

في الوقت ذاته، تشير تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، إلى أن حزب الله، قد يبادر إلى تصعيد ومواجهة محدودة مع الجيش الإسرائيلي، باستخدام صاروخ مضاد للدبابات وقذائف هاون، وربما عمليات تسلسل في محاولة لاختطاف جنود، وذلك لأول مرة منذ حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦،[٤٩] على غرار جولات التصعيد مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، دون الانجرار إلى حرب واسعة. يعود ذلك، بحسب تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى تصميم قادة حزب الله، على الرد على كل الضربات الإسرائيلية التي تستهدف عناصره في سورية ولبنان، حيث أضاف حزب الله في العام ٢٠٢٠، عنصرًا جديد لقواعد

> جمع حزب الله خلال السنوات الأخيرة قوة نيران كبيرة وتزود بوسائل قتالية متنوعة، وهو يمتلك بحسب التقديرات الإسرائيلية نحو ١٥٠ ألف صاروخ وقذيفة لأكثر من مدى، تغطي معظم مساحة إسرائيل، بالإضافة إلى الدفع ببرنامج تطوير الصواريخ الدقيقة، الذي يشمل صواريخ باليستية، صواريخ كروز وصواريخ مضادة للسفن، وطائرات مسيّرة هجومية.

الاشـتباك ومعادلة الردع المتبادل، بمعنى أنه في حال قتل أحد عناصر حزب الله في لبنان أو سـورية، فالحزب سـيقتل جندياً إسـرائيلياً بهدف ردع الجيش الإسـرائيلي ولجم عملياته في الجبهة الشـمالية، الأمر الذي تم توضيحه عقب مقتل أحد عناصره في غارة إسرائيلية على موقع في محيط مطار دمشق، في شهر تموز ٢٠٢٠.[٥٠]

جمع حزب الله خلال السـنوات الأخيرة قوة نيران كبيرة وتزود بوسـائل قتالية متنوعة، وبحسب التقديرات الإسرائيلية يمتلك حزب الله نحو ١٥٠ ألف صاروخ وقذيفة (قصيرة، متوسطة وبعيدة) تغطي معظم مساحة إسـرائيل، بالإضافة إلى الدفع ببرنامج تطوير الصواريخ الدقيقة، الذي يشـمل صواريخ باليسـتية، صواريخ كروز وصواريخ مضادة للسـفن، وطائرات مسـيّرة هجومية، مما يشـكل، من وجهة النظر الإسرائيلية تحديًا إستراتيجيًا أكثر خطورة على الأمن القومي، خاصة وأن إسرائيل تستصعب منع تكديس الصواريخ الدقيقة بشـكل ملحـوظ عبر إسـتراتيجية «المعركـة بين الحربين»،[٥١] علـى الرغم من أنها تمتلك أحـدث التكنولوجيات العسكرية لمواكبة قيام إيران بتزويد حزب الله بالصواريخ والذخائر الموجهة، وترجّح التقديرات أن حزب الله وإسرائيل غير معنيين حاليًا بتصعيد المواجهة.

٣.٣ مسألة ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان

ليسـت صدفـة، أن تعـود الولايـات المتحـدة إلى تحريك ملف الترسـيم قبيل طرح مشـروع التطبيـع العربي الإسـرائيلي، ولا يسـتبعد أن ترى الولايات المتحدة في المفاوضات فرصة لفرض شـروط مسـتقبلية على لبنان، ربطًا بأوضاعه الاقتصادية المتردية. في الوقت ذاته، يحاول لبنان الاسـتفادة من الاسـتعجال الأميركي، لفرض شروطه وتثبيت حقه في كامل المساحة البحرية التي حاولت إسرائيل وضع اليد عليها. يريد لبنان تثبيت حقوقه، والسـماح لشـركات التنقيب عن النفط والغـاز بالعمل في المنطقة المحاذية للحـدود الجنوبية، وهي منطقة واعدة بوجود مكامن كبيرة للغاز الطبيعي.

ففي الواقع، الاتفاق الذي حصل هو على الإطار التفاوضي غير المباشر بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود الجنوبية، براً وبحراً، وهو الإطار الذي وضعه لبنان كشرط للقبول بالمفاوضات، وأهمها رفض فصل الحدود البرية عن الحدود البحرية، ورفض التفاوض المباشـر مع العدو الإسـرائيلي، بخلاف ما كانت تريده واشنطن وتل أبيب.

فـي المقابل، لن تقبل إسـرائيل التنازل بسـهولة للبنان عن حقه في المنطقـة الاقتصادية من دون تحصيل أثمان أمنيـة وسياسـية، فيما سـتدعمها الولايات المتحدة من خلال زيـادة الضغط على لبنان وفـرض العقوبات وإطباق الحصار. والأخطر، أن بإمكان هذا الأمر أن ينسحب على الداخل اللبناني فيخلق صراعًا حول الملف، بحيث تؤثر العقوبات أو التهديد بها على جهات سياسية داخلية، فتضغط في اتجاه تقديم التنازلات من أجل التسريع في الحل، ومسايرة الولايات المتحدة لحماية نفسها من عقوبات الخزانة الأميركية.

٤. الملف الفلسطيني

على الرغم من استمرار حالة القطيعة السياسية الرسمية بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية، وعرقلة التنسيق الأمني بين الجانبين،[٥٢] تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، مشيرة إلى تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي استهدفت الاحتلال في الضفة الغربية، في العام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩، على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية.

> تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، مشيرة إلى تراجع عدد العمليات في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩، على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية.

٤.١ مشروع ضم الاغوار: الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية

في العام ٢٠٢٠، طرح نتنياهو مشروع الضم، معتمدًا على الموفق الأميركي الداعم للرئيس ترامب وإعلان «خطة السلام» أو ما عُرفت إعلاميا بـ «صفقة القرن» في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠. ويحظى مبدأ ضم الأغوار على توافق بين الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة. يعود ذلك إلى ادعاءات عسكرية وإستراتيجية تتركز في ثلاثة محاور أساسيّة:

- **أولًا**: منع إمكانية توسّع الدولة الفلسطينية في كلا الاتجاهين نحو الأردن، باعتبار أن غور الأردن يشكّل فاصلًا ديموغرافيًا بين غور الأردن الشرقي وبين سلسلة جبال نابلس والخليل.[٥٣] هذا الفاصل يمنع قيام دولة فلسطينيّة كبيرة على ضفّتي الأردن ويحافظ على كيان المملكة الهاشمية، بادعاء أن حلّ الدولة الفلسطينيّة لا يشكّل ضمانة لاستمرار وجودها.[٥٤] كانت هذه الإمكانية محتملة في أوائل فترة ما بعد حرب عام ١٩٦٧، وقبل فكّ الارتباط بين الضفتين.
- **ثانيًا**: كان أحد أبرز مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية في تبرير السيطرة على غور الأردن بعد احتلال العام ١٩٦٧، هو ضرورة الحفاظ على العمق الإستراتيجي، اعتمادًا على المعطيات التالية:[٥٥]
  - دونية إسرائيل الجيو– إستراتيجية: العمق الإستراتيجي الدفاعي الضيّق «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل عرضه ١٢ كم بين الضفة الغربية والساحل الذي يتمركز به ٨٠٪ من سكان إسرائيل، ما يعزز دونية إسرائيل الجيو–إستراتيجية.[٥٦]
  - في واقع الأمر، تشغل مسألتا ضمان العمق الإستراتيجي وتأمين «حدود قابلة للدفاع» حيزًا أساسيًا في النقاش الدائم حول إمكانية التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.[٥٧] مع الإصرار على تمسّك إسرائيل بالسيطرة على غور الأردن لضمان مبدأ «حدود قابلة للدفاع» في ظل الدونية الجيو–إستراتيجية لإسرائيل.[٥٨]

وفق التقديرات الإسرائيلية، أصبح قرار الضم الإسرائيلي، على الرغم من تأجيله، أمرًا واقعًا فرضته

يوميات القمع المصاحب للتوسع الاستيطاني: مشهد من بلدة بيتا (جنوب نابلس). (أ.ف.ب)

إسرائيل اليوم نظريًا على المجتمع الدولي، وأدخلته إلى قاموس البيانات والتصريحات الصادرة عن الدول والحكومات.

في سياق الرد الفلسطيني، لا تتوقّع إسرائيل طرح إستراتيجية وبرنامج نضالي فلسطينيًا، ولا تمتلك السلطة الفلسطينيّة رؤيا وإستراتيجية واضحة من مسألة الصراع مع إسرائيل وكيفيّة إدارته وكيفيّة مواجهة المشروع الاستيطاني عامّة دون التركيز فقط على مخطّط الضم الذي يطرحه نتنياهو في المرحلة الراهنة.

٤.٢ التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الأمني في قطاع غزة

تجمع التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية على أن حركة حماس ستبقى القوّة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأن إسرائيل لا تنوي محاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت معادلة الردع معها قائمة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

تشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنيّة بحرب جديدة مع إسرائيل، كما تجمع أنه لم يطرأ تغيير ملموس على قدرات حماس القتاليّة والردعيّة في ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه لا يمكن التوصّل

تجمع التقديرات الإستراتيجية على أن حركة حماس ستبقى القوّة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأن إسرائيل لا تنوي محاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت معادلة الردع معها قائمة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

إلى ردع كامل، كون التنظيمات المسلّحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي. بل هناك تراجع كبير في مظاهر المواجهة ضد إسرائيل، فالنتيجة الأوضح، مع مرور عام تقريبًا على التفاهمات بين الجانبين، هي تمكّن حماس من كبح جماح حركة الجهاد الإسلامي، وتوقّف المظاهرات عند «السياج الأمني» منذ نهاية العام الماضي، والتفاهمات هي نتيجة تضرّر حماس من الجولات العنيفة مع الجيش الإسرائيلي سابقًا، ومن الخوف من كورونا أيضًا،[٥٩] الأمر الذي ينسجم مع تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية بأن حماس منغمسة في الشأن المدني، وستستمر في استثمار معظم جهودها في مواجهة الظروف الاقتصادية الخانقة والأوضاع الإنسانية الصعبة، وهي بأمس الحاجة للأموال التي تحولها قطر إلى قطاع غزة بموافقة إسرائيلية، لتمنع تدهور الوضع إلى كارثة إنسانية.

ليس متوقعًا أن يغيّر الجيش الإسرائيلي سياسته تجاه قطاع غزة، التي تسعى إلى بقاء معادلة الردع مع حماس قائمة في قطاع غزة من خلال الحفاظ على واقع تكون فيه حركة حماس ضعيفة وملجومة ومنهمكة على المستوى المعيشي والمدني، لكن لا تستبعد تقديرات جهاز الأمن اشتعال الوضع مع القطاع، الذي يمكن أن يحدث نتيجة سوء تفاهم بين الجانبين؛[٦٠] فالتفاهمات التي تمّ التوصل إليها بوساطة مصرية محدودة من حيث مدتها الزمنية ومواضيعها، وورد على لسان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، قوله في مداولات مغلقة، إن هذه التفاهمات هي «سقف زجاجي»، وأن الجيش يتعامل مع أي عملية «بحساسية، كي لا تتحوّل إلى جبهة مركزية». لهذا، يستمرّ الجيش الإسرائيلي في توجيه ضربات لحماس بين حين وآخر، من أجل إدخال حماس إلى الإطار الذي تمليه الحكومة الإسرائيلية والحفاظ على التفاهمات فترة أطول.[٦١]

يبادر الجيش الإسرائيلي برئاسة أفيف كوخافي إلى تثبيت معادلات جديدة ستحكم أي مواجهة مقبلة، وتبديد صورة الانكفاء عن التوغّل البري التي وسمت الجيش خلال المواجهات السابقة مع حماس، على اعتبار أنه بالإمكان تحقيق حسم واضح وانتصار مقابل حماس، مع أن احتلال القطاع أو السيطرة عليه مجددًا أو التسبب في انهيار حكم حماس ليس مطروحًا في المرحلة الراهنة. الممارسات الإسرائيلية جزء من إستراتيجية الحرب على الوعي التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي منذ بداية ولاية كوخافي.

خلاصة القول: ستستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، بما يمكن من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.[٦٢]

٥. العلاقات الإسرائيلية العربية في ظل موجة التطبيع الجديدة

٥.١ اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية تمنح إسرائيل أفضليات إستراتيجية

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيليّة إلى مجموعة من الإسقاطات الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة مؤخرًا مع دول عربية، على مستوى البيئة الإستراتيجية الإقليميّة عامّة، وعلى القضيّة الفلسطينيّة بشكل خاص، أبرزها ما يلي:

- **أولاً**: تساهم الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية في اعتراف العالم العربي بأحقيّة وجود إسرائيل، وقد تنسحب على ملامح الاعتراف والقبول على المستوى المدني والشعبي في المحيطين العربي والإسلامي.
- **ثانياً**: فرضت اتفاقيات التطبيع على الشرق الأوسط، وبخاصة على الدول العربية، قيوداً والتزامات جديدة تجاه القوى الدوليّة والإقليميّة، التي باتت تتقاسم النفوذ والهيمنة على العديد من الدول العربية، وتفرض سياساتها عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبدون الالتزام بهذه القواعد الجديدة، ستكون الدول غير الملتزمة أمام تهديد فرض عقوبات اقتصادية عليها.[٦٣]
- **ثالثاً**: تؤسّس إستراتيجية التطبيع على تعزيز محور إقليمي لمواجهة إيران، حيث يفترض إعادة تشكيل معسكر موال للولايات المتحدة وإسرائيل ومناهض لإيران في الشرق الأوسط. يُراد لهذا المعسكر، بضمنه إسرائيل، امتلاك قدرة أفضل على مواجهة التهديدات الإيرانية، حتى في الفترة التي تقلّص فيها الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط.[٦٤]
- **رابعاً**: عزّزت اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية وخاصة الخليجية، فرضية نجاح إسرائيل في إدارة الصراع المتعلق بالقضية الفلسطينية.[٦٥]
- **خامساً**: تحصين المكانة السياسية والامنية لإسرائيل في المنطقة وتعزيزها، ودفع القيادات الفلسطينية إلى الاعتراف بأنها غير قادرة على الاعتماد بعد الآن على دعم عربي فوري في أي مطالب من إسرائيل.[٦٦]
- **سادساً**: تتجاهل نصوص اتفاقيات التطبيع الفلسطينيين ومخطّط الضم. لقد غابت القضية الفلسطينية عن هذه الاتفاقيات، إلا بجملة عابرة لا تتضمّن أي التزام، كذلك غاب أي ذكر لمخطّط الضم الإسرائيلي في الاتفاق بين إسرائيل والإمارات. لقد بدت نصوص الاتفاقات خارجة عن واقع المنطقة وواقع الصراع العربي – الإسرائيلي.[٦٧]
- **سابعاً**: في جوهر اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، تتخوف الدول العربية عامة، والخليجية خاصة، من أن ارتدادات «الربيع العربي» لم تنته بعد، وقد تطالها في أي وقت. في المقابل، تدرك إسرائيل أن هذه الأنظمة ضعيفة من حيث المناعات الوطنيّة، ولا ترى في ذلك عيبًا، بل على العكس ترى في ذلك فرصة لتصبح مصائر هذه الأنظمة معلقة بها، سواء بتوفير رضا أميركي عليها، أو بتسليحها بالأسلحة الثقيلة أو التقنية.[٦٨] ومن هنا، يجب النظر بعين الشكّ للترويج الإعلامي حول معارضة أوساط سياسية

وعسكرية إسرائيلية للبند المتعلق بعملية بيع طائرات «أف ٣٥» – التي تراها الإمارات جزءًا لا يتجزّأ من اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل – بادعاء أنها تخل بالتفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة أن قرار بيع الطائرات، يندرج ضمن إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية الداعية إلى تمكين الشركاء من تحمّل مزيد من المسؤولية عن أمنهم الخاص والجماعي في الشرق الأوسط.

٥.٢ العلاقات الإسرائيلية-المصرية في العام ٢٠٢٠

يمكن الاستنتاج من المتابعة الحثيثة للموقف الإسرائيلي بخصوص مسار العلاقة بين نتنياهو والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن العلاقة بين الدولتين هي الأوثق منذ توقيع اتفاقية السلام في العام ١٩٧٨، خاصة على الصعيدين، الأمني والعسكري، وهي نتاج للوضع غير المستقر والخطر في منطقة الشرق الأوسط عامة، وإلى الحرب ضد الجهاديين في شبه جزيرة سيناء بصورة خاصة.

تتميّز علاقات إسرائيل ومصر، منذ تولّي السيسي مقاليد الحكم في مصر في العام ٢٠١٤، بتعاون وتنسيق أمني – إستراتيجي واسع النطاق، نابع من انسجام في الرؤيا الإستراتيجية، فيما يخصّ رؤية إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تهديدًا مشتركًا للطرفين، إلى جانب وجود تناغم في شأن إدارة المسألة الفلسطينيّة عمومًا، وحيز قطاع غزة على وجه الخصوص.

بحسب المفهوم الإسرائيلي، يشكّل التعاون الإستراتيجي مع مصر رصيدًا مهمًا للغاية، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، فقد أثبتت العقود الأربعة الماضية صمود اتفاقية السلام أمام مختلف المتغيّرات والهزّات. كما تدرك إسرائيل مدى مركزية المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي، وعليه، أي نظام معاد لها ستكون له مخاطر أمنية كبيرة عليها.

تؤسّس إستراتيجية التطبيع على تعزيز محور إقليمي لمواجهة إيران، حيث يفترض إعادة تشكيل معسكر موال للولايات المتحدة وإسرائيل ومناهض لإيران في الشرق الأوسط. يُراد لهذا المعسكر، بضمنه إسرائيل، امتلاك قدرة أفضل على مواجهة التهديدات الإيرانية، حتى في الفترة التي تقلّص فيها الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط.

تتميّز علاقات إسرائيل ومصر، منذ تولّي السيسي مقاليد الحكم في مصر في العام ٢٠١٤، بتعاون وتنسيق أمني - إستراتيجي واسع النطاق، نابع من انسجام في الرؤيا الإستراتيجية، فيما يخصّ رؤية إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تهديدًا مشتركًا للطرفين.

٦. الكورونا والأمن القومي الإسرائيلي

تعاطت إسرائيل مع جائحة الكورونا منذ بداياتها، على أنها مسألة أمن قومي، حيث توجد لفيروس كورونا تبعات في مجال الأمن القومي، بالمفهوم الواسع للمصطلح، وبالإمكان مواجهته بمساعدة الخبراء، والأدوات والأجهزة التي طورتها إسرائيل مقابل تحديات أمنية. وهناك ادعاء إسرائيلي، بأن «الحرب ضد جائحة الكورونا» هي الأكثر مصيرية بالنسبة لإسرائيل منذ حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣. فعلى الرغم من أن الفيروس ليس جيشًا، فإنه ينبغي من أجل هزيمته تبنّي مفاهيم خاض مسؤولون سياسيون وعسكريون بمساعدتها حروبًا خطيرة ومعقدة ومكلفة ومليئة بانعدام اليقين.[٦٩]

انعكس ذلك في الأدبيات الإسرائيلية المتعلّقة بهذا الظرف، فأشار عاموس يدلين، مدير معهد الأمن القومي الإسرائيلي، إلى المقاربة بين حرب عسكرية وحرب الكورونا في المفهوم الأمني الإسرائيلي، حيث أن الحرب العسكرية قصيرة، وحسمها واضح، على العكس من حرب الكورونا، وأن الجمهور الإسرائيلي غير مطّلع على الفرضيات الأساسية لهذه الحرب، ولا يدرك المحور الزمني والعمليات التي ستنفذها الحكومة في المستقبل. وخلافًا للحرب ضد عدو خارجي، فإن كافة المعلومات الاستخبارية وإستراتيجية الحرب ضد العدو الحالي ينبغي أن تكشف للجمهور، في محاولة للرد على الوباء بالاستناد أيضًا إلى جميع المعلومات والمداولات الحكومية.[٧٠]

لقد بدأت إسرائيل في مواجهة جائحة الكورونا بتبنّي إستراتيجية في صلب مفهوم الأمن القومي، حيث شملت في معظم جوانبها ضرورة تماسك الدولة ومؤسساتها، والحفاظ على المناعة الفردية والمجتمعية، وتمّت صياغة الإستراتيجية وكأنّ إسرائيل مقبلة على حرب كبيرة، وهنا بدأ انخراط الجيش في دور أساسي بمواجهة الجائحة عبر المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية.

أكّدت المستويات السياسيّة والعسكريّة، وحتى الإعلاميّة والصحيّة الإسرائيلية، على مركزيّة دور المؤسّسات والأجهزة الأمنيّة المختلفة في الحرب على كورونا، حيث تعطى المؤسسة الأمنيّة دورًا مهمّا في كل مجالات الحياة وتفاصيلها المدنية، قبل الأمنية والعسكرية، ويتم إعادة إنتاج الوعي الصهيوني باعتبار الأجهزة الأمنية والجيش بمثابة المؤسسة الوحيدة غير القابلة للانتقاد، وإن إسرائيل بدون جيش الشعب غير قادرة على مواجهة أزماتها.

أمنيًا، كان لافتًا من البداية الدور الوظيفي للمؤسسات والأذرع الأمنية المختلفة، وفي أول ظهور إعلامي لنتنياهو أمام الجمهور الإسرائيلي عن انتشار الكورونا والسبل المتوقعة لمواجهتها، صرّح أنّ سلاح الجو سيحلّ محلّ النقل والشحن الجوي والبحري للبضائع، لمنع حدوث أي نقص في السلع من جهة، وللحفاظ على عجلة الاقتصاد من الجانب الآخر. وأضاف، إن الجيش سيقوم بتعقيم الحافلات العامة والقطارات والمؤسسات العامة وتطهيرها، وظهر واضحًا اهتمامه بدور الجيش في حرب كورونا.[٧١]

منذ بداية أزمة الكورونا، لعبت الأجسام الأمنية الإسرائيلية المختلفة دوراً أساسياً في صياغة سياسة الحكومة الإسرائيلية وتطبيقها في مواجهة الوباء، بدءاً من «مجلس الأمن القومي» الذي يعمل تحت مظلّة مكتب رئيس

الوزراء، مروراً بوكالة الاستخبارات «موساد»، وجهاز الأمن العام «شاباك»، ووحدات الجيش المختلفة، وصولاً إلى شركات التصنيع العسكريّ الإسرائيلي.[٧٢]

استدعت وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٠ آذار ٢٠٢٠ نحو ألفي جندي من وحدات الاحتياط كدفعة أولى، لينضمّوا إلى الطواقم العاملة على مواجهة جائحة الكورونا، خصوصًا أن استدعاء الاحتياط له أثر صعب على المجتمع الإسرائيلي الذي اعتاد على سماع استدعاء الاحتياط فقط في الحروب العسكرية، وحالات التأهب القصوى.[٧٣] وأيضًا، تمّ تكليف جهاز المخابرات العامة (الشاباك) بمراقبة حاملي الفيروس عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، على الرغم من حظر محكمة العدل العليا ذلك قبل سنوات، إلا بعد تمرير ذلك بتشريعات وقوانين في الكنيست.

منذ بداية أزمة الكورونا، لعبت الأجسام الأمنية الإسرائيلية المختلفة دوراً أساسياً في صياغة سياسة الحكومة الإسرائيلية وتطبيقها في مواجهة الوباء، بدءاً من «مجلس الأمن القومي» الذي يعمل تحت مظلّة مكتب رئيس الوزراء، مروراً بوكالة الاستخبارات «موساد»، وجهاز الأمن العام «شاباك»، ووحدات الجيش المختلفة، وصولاً إلى شركات التصنيع العسكريّ الإسرائيلي.

وأعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، عن البدء بحملة عسكرية أسماها «شعاع النور»، تضمّنت جملة من القرارات العسكرية، حيث أعلن عن دخول وحدات من السلاح البيولوجي والجرثومي للانضمام للحرب على كورونا. وأعلن كوخافي عن رفع جاهزية الجيش، والاستعداد للتدخّل بشكل أكبر وأقوى. ومن المجالات التي سيتدخّل فيها الجيش مرافقة بعض وحدات القوة البشرية وأفراد الطواقم الطبية العاملة في مواجهة كورونا ورعايتهم.

كما أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية، أن جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) هرّب مائة ألف جهاز فحص فيروس كورونا من دولة عربية خليجية. مما يعني ترسيخ أهمية المؤسّسة الأمنية في الوعي الجمعي للمجتمع اليهودي في مواجهة الكورونا.

ومن اللافت، موقف الرأي العام الإسرائيلي، مستنجدًا عبر وسائل الإعلام بمقولة «دعوا الجيش ينتصر»، التي كانت تظهر عادة قبيل الحروب العسكرية التي خاضتها إسرائيل، وتزعم أن «أيدي الجيش مكبّلة»، وأن المستوى السياسي لا يسمح للجيش باستخدام كل قدراته وإمكانياته لحسم الحرب.[٧٤] ولا بد من التنويه إلى أن تفعيل الجيش في الحيّز المدني ينبغي أن يجري بموجب تخويل قانوني صريح. ثمّة تخويل قانوني يعطي صلاحية إنقاذ أرواح البشر، حتى في حالات لا علاقة لها بالمخاطر الأمنية، وليس صدفة اتباع أحكام الطوارئ منذ بداية أزمة الكورونا من أجل إتاحة تفعيل الجيش دون وجوب القيام بإجراءات وتشريعات قانونية.

لكن، من المتوقع مستقبلاً، أن تُثار، ولو على الصعيد الأكاديمي، أسئلة جوهرية مهمة حول حدود تفعيل المؤسسة العسكرية في مهمات مدنيّة، وحول العلاقة المتبادلة ما بين الجيش والمجتمع المدني في ظل أزمة الكورونا،[٧٥] من بينها التخوّف من الانزلاق إلى وضعية تولّي الجيش إدارة الأزمة بشكل مطلق، كما حدث في أن الجيش منح صلاحيات جديدة شاملة لانتشار الجنود في الشوارع، واستعمال تقنية «التجسّس» في مواجهة الفيروس، وهي

التقنيّة ذاتها التي كانت تستخدم فقط ضد أعداء إسرائيل والجواسيس ومن يشتبه بوجود علاقة لهم بالإرهاب (بالتعبيرات الإسرائيلية)، باتت الآن تستخدم للتجسّس على المواطنين الإسرائيليين. وحتى الشرطة تريد أن يُسمح لها باستخدام التقنيات نفسها، الأمر الذي من شأنه أن يكشف المواطنين ويعرّض حقوقهم إلى الانتهاك، وحرياتهم المدنية إلى التقييد، مما أعطى مظهرًا للعسكرة تحت ذريعة المساعدة في جائحة الكورونا، أو الانزلاق إلى مجالات وجوانب محدّدة منها فقط، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية، تتعدى مجال صلاحيات الجيش، ذلك لتجنّب الصدام مع مبادئ النظام الديمقراطي المعتمد في إسرائيل، أو تجاوزها.[٧٦]

خلافا للدول الغربية، إسرائيل هي الوحيدة التي تستخدم أساليب ووسائل الرقابة والتجسس ضد شعبها، وتؤسس قراراتها في مواجهة الأزمة على قوانين الطوارئ، وهي قوانين قديمة ترجع إلى فترة الانتداب البريطاني.[٧٧]

إجمال

شهدت إسرائيل في العام ٢٠٢٠ هدوءًا أمنيًا، وانخفضت بحسب التقديرات الأمنية والإستراتيجية التهديدات الوجودية. تشير التقديرات إلى أن أربعة عوامل أساسية ستدعم باتجاه ثبات الوضع الإستراتيجي المستقر لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وتضم: أولًا استمرار التعاون الإستراتيجي العميق بين إسرائيل والولايات المتحدة، وثانيًا توقيع اتفاقيات التطبيع مع دول عربية خاصة الإمارات والبحرين، لما تفتحه من مساحات لإقامة تحالف أمني في مواجهة إيران، وتتيحه من إعادة موضعة إسرائيل كجزء من خارطة التحالفات الإقليمية، وليس كجسم خارجي غريب، وثالثًا استمرار انشغال الجيوش العربية النظامية في شؤونها الداخلية، وتحييدها فعليًا عن المواجهة، وتآكل قدراتها العسكرية. وأخيرًا استمرار محاصرة «التموضع» الإيراني في سورية، والعمل على استهداف الوجود الإيراني فيها.

يضاف إلى ذلك، أن التقديرات لا تزال تستبعد اندلاع مواجهة قريبة مع الفلسطينيين، وترى في الانقسام عاملاً مهمًا في إدارة الصراع، ومصلحة إسرائيلية.

الهوامش

1 David Siman-Tov, "Sudden Attack: About the Past or the Future?", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 2, April 2020. Meir Elran, "Response to Changes in the Strategic Environment", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 4, October 2020.

2 Eytan Gilboa, "American Contributions to Israel's National Security", *Strategic Assessment*, Vol.23, No. 3, July 2020.

Assaf Orion and Udi Dekel, «Winds of Change: Israel Joins the US Central Command area», *INSS Insight*, No. 1432, January 20, 2021.

3 Jared Szuba, "Trump orders US Central Command to include Israel amid strategic shift", *AL-MONITOR*, 15.1.2021.

القيـادة الأوروبيـة للولايـات المتحـدة (EUCOM): هي واحدة من أحد عشـر مركز–قيادة عسـكرية تابعـة للجيش الأميركي، مسـؤولة عن إدارة العمليات العسـكرية والاستخباراتية لمساحات تضم ٥١ دولة وإقليمًا، منها دول أوروبا وروسيا وسورية وغرينلاند، مقرها الرئيس في مدينة شتوتغارت بألمانيا. تعمل بتنسيق دائم مع حلف شمال الأطلسي (NATO).

القيـادة المركزيـة للولايـات المتحدة (CENTCOM): هي واحدة من أحد عشـر مركز–قيادة عسـكرية تابعة للجيش الأميركي، مسـؤولة عن إدارة العمليات العسـكرية والاستخباراتية لمساحات تضم منطقة الشرق الأوسط بضمنها مصر والسودان ودول أفريقية مثل كينيا وإثيوبيا والصومال وجيبوتي وأيضا دول آسيا الوسطى، منها: أفغانسـتان وباكسـتان ومناطق من جنوب آسـيا. تأسسـت القيادة المركزية للولايات المتحدة في العام ١٩٨٣ وتولت المسؤوليات السابقة لما كان يُعرف حينها باسمِ قوة المهام المشتركة للانتشار السريع، ومقرها الرئيس في قاعدة ماكديل الجوية في تامبا بولاية فلوريدا.

4 Szuba, "Trump orders…".

5 Ibid.

6

7 Shira Efron, "Rising Temperatures, Rising Risks: Climate Change and Israel's National Security", *INSS Insight*, No. 1418, January 4, 2021, http://bit.ly/2PcODrY.

Udi Dekel, "National Security Challenges Lean toward the Internal Arena: Insights from the INSS 14th Annual Conference", *INSS, Special Publication*, February 9, 2021, https://bit.ly/396c9hn.

8 Ofir Winter, "Existential Threat Scenarios to the State of Israel", *Memorandum*, No. 203, September 2, 2020, https://bit.ly/3tL7JV8.

9 Ibid.

10 Sima Shine and Raz Zimmt, "Iran: At a Low Point, but Still the Primary Threat to Israel's Security", *Survey Strategic for Israel 2020-2021*, 37-42, https://bit.ly/3tNeO7B.

Oded Eran, "Jordan in Face of Three, and Perhaps Four, Challenges", INSS Insight, No. 1362, August 13, 2020, https://bit.ly/2OMRI27.

11 Orna Mizrahi "Lebanon, One Year Later after the "Revolution": Grim Reality and Bleak Prospects", *INSS Insight*, No. 1398, November 5, 2020, https://bit.ly/3tFYLZ2.

12 Shmuel Even, The "Tnufa" Multi-Year Plan for the IDF: Where are the Cabinet Approval and the Budgets?, *INSS Insight*, No. 1357, August 5, 2020, http://bit.ly/3raCf99.

١٣ ليلاخ شـوفال، يوري يلون. «منذ حرب الشـمال الأولى وحتى امأزق الداخلي: هذه هي التهديدات التي تواجه إسـرائيل»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٦، https://bit.ly/3r9WOCk، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

Jerusalem Institute for Strategy and Security, "Coronavirus in the Middle East: A Review and Assessment", 05/05/2020, http://bit.ly/38Z4UYv.

14 Zipi Israeli and Ruth Pines, "National Security Index: Public Opinion, 2020-2021". *Survey Strategic* for Israel 2020-2021, 67-71, http://bit.ly/3930oIC.

Noa Shusterman, and Udi Dekel, "Escalation in the Gaza Arena: An Old-New Story", INSS Insight, No. 1376, August 31, 2020, http://bit.ly/391URBQ.

15 Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», Survey Strategic for Israel 2020-2021, 72 -77.

16 Sarah Feuer, "The Regional System: A Decade since the Upheaval, and Expanding Normalization", *Survey Strategic for Israel 2020 -2021*, 29-35.

Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», Survey Strategic for Israel 2020-2021, 72 -77.

17 Daniel Rakov, "Truly a Paper Tiger? Russia as a Challenge to Israeli National Security", *Strategic Assessment*, Vol.23, No. 3, July 2020, https://bit.ly/3re1x61.

18 Gallia Lindenstrauss, Remi Daniel, "The Ships that Scuttled Turkey-Israel Relations: A Decade since the Flotilla Incident", *INSS Insight*, No. 1323, May 25, 2020.

19 Ibid.

20 Eldad Shavit, The Strategic Implications of Joe Biden›s Victory, *INSS Conference Summary*, Special Publication, November 30, 2020, https://bit.ly/3r74027.

Shine and Zimmt, "Iran: At a Low Point…".

Eldad Shavit and Rotem Oreg, «Israel Must Talk to Biden», *INSS Insight*, No. 1413, December 10, 2020, https://bit.ly/3smQuct.

٢١ هآرتـس، نقـلاً عـن وكالـة رويترز، «إيران بدأت فـي تفعيل أجهزة الطرد المركزي بموقـع نتنز»، *هآرتـس*، ٢٠٢٠/١١/١٨، http://bit.ly/3sdOi6IK، (آخر مشـاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

22 Raz Zimmt, "Is Iran Really Turning from Islamic Theocracy to Military Autocracy?», Strategic Assessment, Volume 24, No. 2, April 2020, https://bit.ly/2QtjQHX.

٢٣ أمير بوخبوط، « تقديرات أجهزة الأمن: إيران تفاوض بايدن بشكل غير مباشر حول الاتفاق النووي»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/٢٠، http://bit.ly/3smX0jr، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

٢٤ رون بن يشاي، «الدافع من وراء الخطاب الإيراني لرئيس الأركان كوخافي»، Ynet– الموقع الالكتروني لصحيفة *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢١/٠١/٢٨، http://bit.ly/3lGXWN0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

٢٥ أمير بحبوط، «تقديرات (أمان): إيران بعيدة حوالي سنتين عن انتاج سلاح نووي»، موقع واللا العبري، ٢٠٢١/٠٢/٠٩، http://bit.ly/3cXpbPm، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

Amos Yadlin and Ephraim Asculai, "How Close is Iran to a Nuclear Bomb?", INSS Insight, No. 1421, January 13, 2021, https://bit.ly/3sa9dYh.

26 Ephraim Kam, "Lifting the Embargo on Arms Sales to Iran", INSS Insight, No. 1387, October 11, 2020, https://bit.ly/3vNwNwe.

27 Shavit, The Strategic Implications of Joe Biden›s Victory.

٢٨ الأمن الجماعي: هو مفهوم واصطلاح متخصص في معجم العلاقات الدولية يؤسس على إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي. يجسد هذا المفهوم تلازمية أساسية، وهي: أمن الدولة يساوي الأمن العالمي الذي يتحقق من خلال التعاون الأمني والتفاهمات والاتفاقيات الدبلوماسية بين الدول.

29 Ari Heistein, "More Coherence, Greater Tension: Prospects for US Policy toward Russia under Biden", *INSS Insight*, No. 1439, February 14, 2021, https://bit.ly/3tK8mOI.

٣٠ «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، ١٨,١٢.(أتمنى العودة للكاتب ومعرفة مزيد من التفاصيل حول المرجع للعودة إليه وتوثيقه؟؟؟)

Sima Shine, Raz and Zimmt, "Iran Prepares for the Biden Administration", *INSS Insight*, No. 1404, November 18, 2020, https://bit.ly/3cTQM3L.

31 Eldad Shavit, "The Future of the American Military Presence in Iraq at the Center of the US-Iraq Strategic Dialogue", *INSS Insight*, No. 1326, June 1, 2020, http://bit.ly/3vOARww.

32 Shlomo Brom and Shimon Stein, «Does the Cost of the Fakhrizadeh Assassination Outweigh the Benefits?», *INSS Insight*, No. 1410, December 2, 2020, https://bit.ly/3vOAZw0.

Amos Yadlin and Assaf Orion, «The Assassination of Fakhrizadeh: Considerations and Consequences», INSS Insight, No. 1409, December 2, 2020, http://bit.ly/3c93I6H.

33 Ibid.

34 Sima Shine and Eldad Shavit, "Iran and the United States: Breaking the Rules of the Game?", INSS Insight, No. 1316, May 11, 2020, https://bit.ly/315pTV3.

٣٥ تقرير خاص لمعهد أبحاث الأمن القومي رجّح ارتفاع نسب المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران خلال العام ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١/٧.

Dekel, "National Security Challenges Lean toward the Internal Arena…".

36 David Siman-Tov v and Shmuel Even, "A New Level in the Cyber War between Israel and Iran", *INSS Insight*, No. 1328, June 3, 2020, https://bit.ly/317F4wU.

٣٧ رون بن يشاي، « الدافع من وراء الخطاب الإيراني...».

٣٨ ألوف بن، «الآن اتضح لا يوجد مال: هو أنفق على تحضير هجوم لم يحصل على إيران»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠١/١٢، http://bit.ly/394AVyi، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

رون بن يشاي، « الجيش الإسرائيلي طلب إضافة مليارات للتجهيز لهجوم على إيران، نتنياهو وغانتس مؤيدون»، *Ynet*– الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوات، ٢٠٢١/٠١/٢٦، http://bit.ly/391pk3a، (٢٠٢١/٠٢/١٥).

٣٩ عاموس هرئيل، « التفجير في ناتنز حقق ما لا تحققه عملية عسكرية ضد إيران، بتكلفة منخفضة»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، http://bit.ly/3c5lTdv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

Udi Evental, "The Iranian Nuclear Challenge - Options for American Policy and the Implications for Israel", Spotlight: Israel & The Middle East, IDC Herzliya, Feb. 12, 2021.

٤٠ أفرايم عنبار، «من الممكن أن عملية استباقية ضد إيران هي حتمية»، **هآرتس**،٢٠٢١/٠٢/٠١، http://bit.ly/3cUI59w، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

41 Udi Evental, "How should the Biden Administration be approached on the Iranian issue?", Spotlight: Israel & The Middle East, IDC Herzliya, Feb. 12, 2021.

٤٢ أمير بوخبوط، «رئيس الأركان: الجيش ضرب ٥٠٠ هدف السنة وقام بعمليات سايبر واسعة»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/١٠، http://bit.ly/2OYy2Z5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

٤٣ غاي اليسطر، «إيران وقعت مع سوريا على اتفاقية لتحسين المنظومات الدفاعية ضد العمليات الإسرائيلية»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، http://bit.ly/3r-7rYKU، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

44 Udi Dekel, «Alliance of Survivors: Iran and Syria and their Military-Technology Agreement", INSS Insight, No. 1349, July 19, 2020, https://bit.ly/2OTzBHy.

45 Itamar Rabinovich, "The United States and Israel vs. the Syria of Bashar al-Assad: Challenges, Dilemmas, and Options", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 4, October 2020, https://bit.ly/3cZEx5I.

Carmit Valensi, "20 Years of the Assad Regime: Historic Lows for the Leader and the Syrian Pound", *INSS Insight*, No. 1340, June 29, 2020, https://bit.ly/3vOFO8A0

46 Carmit Valensi and Udi Dekel, "The Struggle for Control of Southern Syria: Where is Israel?", *INSS Insight*, No. 1414, December 16, 2020, https://bit.ly/3cUJxbY.

47 Assaf Orion, "Yellow Hands on the Blue Line: Hezbollah's Military Deployment along the Border Area Increases the Risks of Escalation ", *INSS Insight*, No. 1321, May 21, 2020, https://bit.ly/3cTfTnv.

48 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah Embroiled in Challenges, at Home and Abroad", *INSS Insight*, No. 1345, July 8, 2020, http://bit.ly/3tMMcuT.

Mizrahi "Lebanon, One Year Later after the "Revolution" …".

Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Following the Calamity in Beirut: Might the Situation in Lebanon Change?", INSS Insight, No. 1365, August 17, 2020, https://bit.ly/3c7CrS8.

٤٩ يـوآف زيتـون، « تقيـرات (أمان): حزب الله يبادر الى تصعيد محدود، للمرة الأولى منذ ٢٠٠٦»، Ynet– الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠٢١/٠٢/٠٩، https://bit.ly/3vNHChZ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٢).

٥٠ شاحر كلاييمن، «مصادر حزب الله: نرد من لبنان»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٣، https://bit.ly/3lBV5Vo، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

أمير بوخبوط، «المعادلة الجديدة تهدد في اشعال حدودة لبنان»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٦، http://bit.ly/3vR9d1A، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

51 Orna Mizrahi, "Is a Strategic Change in Lebanon-Israel Relations Possible at the Present Time?", *INSS Insight*, No. 1390, October 15, 2020, http://bit.ly/3cabDAY.

52 Yohanan Tzoreff, "The Palestinians and Israeli Annexation in the West Bank: Attempts at Deterrence and Calls for Help", *INSS Insight*, No. 1325, May 27, 2020, http://bit.ly/3remqOt.

٥٣ روتشيلد، ديفيد، المجال الأمني: يوم دراسي: غور الأردن – لمن هو ضروري وأي طرف بحاجة لغور الأردن؟، جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، ٢٠٢٠/٠٢/٠١.

٥٤ أمير أورن، «النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها»، يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيًا - سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني. ٢٠٢٠/٠٥/١٥.

بوعز غنور، «السلطة الفلسطينية والإرهاب - الأبعاد على العمليات المقبلة»، يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية - السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني، ٢٠٢٠/٠٥/١٥.

٥٥ فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم. رام الله: «مدار» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢، ص٧٧–٧٩.

٥٦ المرجع السابق.

57 Uzi Dayan, "Defencsible Borders to Secure Israel›s Future. In Israel›s Critical Security Requirements for Defensible Borders" Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, ,2012 22-34.

58 Ibid.

٥٩ أمير بوخبوط، «انغماس حماس في مسـتنقع الكورونا تشـكل فرصة بمسـألة المفقودين»، موقع *واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/٠١، http://bit.ly/3rblhaH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

Yohanan Tzoreff and Kobi Michael, "Israel and Hamas: From Corona to Prisoners and a Possible Arrangement", *INSS Insight*, No. 1309, April 27, 2020, http://bit.ly/314gtZQ.

٦٠ بوخبوط، «انغماس حماس في مستنقع الكورونا...».

٦١ المرجع السابق.

Kobi Michael and Yohanan Tzoreff, "The Joint Military Exercise in the Gaza Strip: Ostensible Strength in a Response to Weakness", INSS Insight, No. 1420, January 7, 2021, https://bit.ly/3lEvSJX.

62 Udi Dekel and Noa Shusterman, "*The Palestinian Arena: Preserving the Status* Quo or Seeking Change?", Survey Strategic for Israel 2020-2021, 50-57.

Udi Dekel and Noa Shusterman, "Israel's Policy Toward the Gaza Strip: Strategic Alternatives", The Institute for National Security Studies, April 2020, https://bit.ly/3f3288v.

63 Udi, Dekel and Noa Shusterman, «Behind the Scenes of the Abraham Accords: *Insights from an INSS Cabinet*, Special Publication», September 24, 2020, http://bit.ly/2OTG19C.

Yoel Guzansky and Ofir Winter, "Apolitical Normalization: A New Approach to Jews in Arab States", *INSS Insight*, No. 1332, June 8, 2020, https://bit.ly/3lDpB16.

64 Eyal Zisser, "Israel and the Arab World: Breaking the Glass Ceiling", *Strategic Assessment*, Vol. 23, No. 3, July 2020, https://bit.ly/3rdUMRQ. .

65 Kobi Michael and Udi Dekel, "Israel-UAE Normalization of Relations: At the Expense of the Palestinians?", *INSS Insight No. 1368*, August 23, 2020, https://bit.ly/2Ph3RMB.

Yohanan Tzoreff and Yoram Schweitzer, A Palestinian Moment of Truth, in Light of Normalization between Israel and the UAE, INSS Insight, No. 1383, September 15, 2020, https://bit.ly/2NLluDS.

66 Amos Yadlin and Assaf Orion, "The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto", *INSS Insight*, No. 1367, August 19, 2020, https://bit.ly/3rdVe2u.

67 Michael and Dekel, "Israel-UAE Normalization of Relations…".

68 Yoel Guzansky, "Saudi Arabia and Normalization with Israel", *INSS Insight*, No. 1396, October 29, 2020, https://bit.ly/317OTLA

69 Itai Brun and Udi Dekel, "Israel's Policy against the Coronavirus: Findings from a Strategic War Game", INSS, Special Publication, April 5, 2020.

70 Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», *Survey Strategic for Israel 2020-2021*, 72 -77.

Amos Yadlin, «Exiting the Second Lockdown, living in the Presence of Covid-19, and Anticipating the Stage Beyond: Recommended Strategy», INSS, Special Publication, October 22, 2020, https://bit.ly/3r47Zww.

71 Meir Elran, “IDF Involvement in the National Management of the Coronavirus Crisis”, *INSS Insight*, No. 1281, March 25, 2020, https://bit.ly/392knH8.

72 David Siman-Tov, “Shmuel Even, Assistance from the Intelligence Community in the Fight against the Corona Pandemic”, *INSS Insight*, No. 1313, May 7, 2020, https://bit.ly/3c7bSfO.

73 Kobi Michael, “IDF Involvement in the Coronavirus Crisis: A Slippery Slope?”, Strategic Assessment, Vol. 23, No. 4, October 2020, http://bit.ly/3lBfKci.

74 Israeli and Pines, “National Security Index…”.

٧٥ المعهد الإسرائيلي للديموقراطية. *انخراط الجيش الإسرائيلي في أزمة الكورونا*، ٢٠٢٠/٠٤/٠١.

Pnina Sharvit Baruch and Nadiv Mordechay, “The Covid-19 Pandemic and Democratic Resilience in Israel”, *INSS*, Special Publication, September 2, 2020, https://bit.ly/3lEKoBw.

Meir Elran and Carmit Padan, “The IDF Should Not be Responsible for Managing the Covid-19 Crisis”, *INSS Insight*, No. 1356, July 30, 2020, https://bit.ly/3rc0dkh.

76 Meir Elran, “Limiting IDF Engagement in Civilian Crises, Special Publication”, *The Israel Democracy Institute*, May 8, 2020, https://bit.ly/2OUOPw5.

Elran and Padan, “The IDF Should Not be Responsible…”.

77 Yossi Melman, “Israel›s military turns on its people as coronavirus panic sets in”, *MEE: Middle East Eye*, 01/04/2020, http://bit.ly/3r5ikZf.

Inbar Dolinko and Liran Antebi, “The Role of Advanced Technology in the Struggle against Covid-19”, *Strategic Assessment*, Vol. 23, No. 4, October 2020, https://bit.ly/3c9kcvR.